دراسة لكتاب (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) لأبي القاسم محمد بن محمد بن علي النويري المتوفى سنة ٨٥٧هـ

(دراسة لقسم الأصول)

إعداد

د. أحمد بن عبد الله المقري

الأستاذ المساعد بقسم القراءات

في كلية القرءان الكريم بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

هذا البحث هو عبارة عن دراسة لكتاب من أهم شروح طيبة النشر ، وهو كتاب (شرح طيبة النشر) لأبي القاسم النويري رحمه الله ، وقد اقتصرت على دراسة قسم الأصول لطول الكتاب .

وقد قمت في هذا البحث بدراسة مختصرة وسريعة عن هذا الكتاب ، راعيت فيه بعض النقاط وهي :

١ – منهج المصنف في تأليفه .

٢ – مصادر المؤلف في كتابه .
٣ – تعقبات على المؤلف في بعض النقاط .
٤ – مقارنة بين ضبط النويري للطيبة وضبط الزعبي لها .
٥ – تعقبات على محققي الكتاب .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فقد امتن الله على هذه الأمة بأن هيأ لها من العلماء الربانيين العالمين العاملين من يقيم لهذه الأمة أمر دينها، فما فتئ هؤلاء العلماء في جمع العلم وتحصيله وتنقيحه وترتيبه وتهذيبه ؛ حتى يصل إلينا سائغاً هنيئاً مريئاً في عصورنا هذه المتأخرة، فجزاهم الله خير الجزاء.

ومن هؤلاء العلماء الإمام الرباني إمام أهل القراءات بلا مدافع، الإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، الذي شهد له القاصي والداني بالإمامة في هذا المجال، حيث كان كتابه (النشر) أهم كتاب في القراءات على مر العصور، فكان درة هذا العلم وجوهرته، وبما أن العلماء قد دأبوا منذ العصور الأولى على نظم ما يصعب على الطلاب حفظه نثراً فقد قام – رحمه الله – بنظم هذا الكتاب في منظومته الشهيرة (طيبة النشر).

وقد قام لشرح هذه المنظومة عدد من العلماء، منهم ابنه – رحمه الله – الشهير بابن الناظم، ومنهم العلامة النويري، ومنهم الشيخ محمد صادق القمحاوي، وغيرهم.

وقد أردت في كتابي هذا أن أقوم بدراسة لكتاب (شرح طيبة النشر) للعلامة النويري، عَلِّي أن أُسْهِم بشيء في دفع مسيرة هذا العلم الجليل، بعد أن بدأ طلابه في الضعف والخمول بعد العصور الذهبية الماضية لهذا العلم.

ومما حفزني على أن أقوم بهذه الدراسة افتتاح مرحلة الماجستير في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية، وتقرير هذا المتن على الطلاب والدارسين فيها حفظاً ودراسة، فأحببت أن أقوم بهذا الإسهام لأبنائي في هذا القسم.

وقد سرت على الخطة التالية في هذه الدراسة:

المقدمة.

التمهيد، وفيه بعض الأمور المتعلقة بالكتاب.

الفصل الأول: منهج المصنف في تأليفه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: طريقة تعامله مع النظم.

المبحث الثاني: طريقة تأليفه.

الفصل الثاني: مصادر المؤلف في كتابه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أصول النشر.

المبحث الثاني: غيرها من المصادر.

الفصل الثالث: تعقبات على المؤلف.

الفصل الرابع: الفروقات بين ضبط النويري للطيبة وضبط الشيخ محمد الزعبي.

الفصل الخامس: ملاحظات على تحقيق أبي سنة، وتحقيق باسلوم لهذا الكتاب.

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

ومما يجدر بي أن أنبه عليه في هذه المقدمة أن ما أحيل عليه إلى شرح النويري من أرقام الصفحات والجزء إنما أعتمد فيه على تحقيق أبي سنة، وإن أردت تحقيق باسلوم فأنبه عليه.

فأسأل الله الكريم العظيم أن يعينني على إكمال ما بدأت، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد

هناك عدة نقاط يتعين لنا تبيينها قبل الشروع في دراسة هذا الكتاب، وهذه النقاط متعلقة بهذا الشرح، كما سيتبين لك.

أولاً: سنة تأليف الكتاب: لقد وضع المصنف تأليفه في حياة الناظم، فبدأ بشرحه سنة ثلاثين وثمانمائة، وانتهى منه سنة اثنين وثلاثين وثمانمائة، أي قبل وفاة ابن الجزري، ولكنه أضاف إلى الكتاب ترجمة الناظم بعد وفاته، ونص على ذلك فقال: (واعلم أني لم أضع هذه الترجمة إلا بعد موته – رحمه الله –، وبعد أن كان هذا التعليق في حياته رحمه الله) [١/٢٥].

ثانيًا: سبب تأليف الكتاب: لقد ذكر المصنف سبب تأليفه للكتاب، وهو أن أهل بيت المقدس أو غزة طلبوا منه ذلك، وانظر في ذلك [١/١٢].

ثالثًا: ترتيبه بين شروح الطيبة: يحتمل أن يكون شرح النويري هو أول شرح لهذا المتن، ويحتمل أن يكون ثاني شرح له بعد شرح ابن الناظم، فقد وضعا شرحيهما – هو وابن الناظم – كلاهما في حياة الناظم، وبالنظر في الكتابين لم أجد أن أحداً منهما نقل من الآخر حرفاً واحداً، وقد نص على ذلك النويري فقال [١/١٥]: (لم يمش قبلي أحد أستدل بأثره) أي في شرح هذه المنظومة، فالله أعلم بالسابق منهما.

رابعًا: قيمة الكتاب العلمية: تعود قيمة الكتاب العلمية إلى عدة أمور:

الأمر الأول: كونها شرحاً لدرة فن القراءات نظم (طيبة النشر)، وشروح هذا المتن قليلة جداً، فيكون هذا الكتاب ركناً من أركان هذا الفن الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

الأمر الثاني: قوة المؤلف العلمية، حيث يتبين للقارئ أن له باعاً كبيراً في علوم الشريعة، وأن له اليد الطولى في علوم النحو والتصريف والبلاغة والحديث وغير ذلك.

الأمر الثالث: أن له ترجيحات وآراء في كتابه، فهو ليس بالناقل فقط، بل هو ناقد أيضاً، وسيتبين لك شيء من هذا في هذه الدراسة.

الأمر الرابع: اعتماده الكبير على أصل هذا المتن، وهو كتاب النشر، حيث استطاع أن يكون واسطة العقد بين الأصل والمتن، فكان كتابه موافقاً لمراد الناظم.

الفصل الأول

منهج المصنف في تأليفه

لقد دار النويري – رحمه الله – في فلك هذا النظم في تأليفه، فكان أساس تأليفه هو العناية بنظم ابن الجزري، فكل ما في الكتاب إنما هو من أجل بيان هذا النظم، من تحريرات، وعزو لمصادر القراءات المذكورة في النظم، وإعراب الأبيات، وغير ذلك.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين، ذكرت في المبحث الأول ما له تعلق وثيق بالنظم، وذكرت في المبحث الثاني ما لم يكن له علاقة وثيقة بالنظم.

المبحث الأول

طريقة تعامله مع النظم

لقد دار هذا الشرح في فلك نظم ابن الجزري للنشر والذي سماه (طيبة النشر)، وكان له طريقة في تعامله مع النظم، وسأبين – إن شاء الله – تلك الطريقة في النقاط التالية:

١) قدم بمقدمة لكل باب، في بيان معنى الباب لغة واصطلاحاً، وغير ذلك من الأمور والفوائد، كما أنه في هذه المقدمة يذكر أسباب ورود أبواب النظم على هذا الترتيب.

٢) اهتم الشارح بضبط أبيات ابن الجزري كثيراً، فمن ذلك على سبيل المثال [٩٣/١] قال: (ولا يتزن البيت إلا مع نقل حركة همزة الأخرى).

و[٩٥/١] قال: (يقرا مضارع مهموز الآخر حذف همزه ضرورة على غير قياس).

و[٢٤٩/١] قال: (كما حذف تنوين همز للضرورة).

و[٢٦٨/١] قال: (فوائداً: نونه للضررة).

٣) إعراب النظم: وهو أول ما يبدأ به الشارح عند كل بيت حيث يقوم بإعراب الأبيات، وقد استمر على هذا من بداية المقدمة إلى نهاية أبواب الأصول. وقد أطال في ذلك وهذا يتضح لمطالع الكتاب.

وقد أثبت الكثير من الخلافات النحوية عند إعرابه للأبيات، فمثلاً في [١٠٢/١] قال: (وأنه فاعل عند سيبويه، ومبتدأ عند غيره)، وأيضاً قال: (وخبره محذوف، وقيل: لا خبر

له لطوله).

وقد يرجح بين تلك الخلافات كما في [١/٢] حيث قال: (وأعوذ مضارع مرفوع إما لتجرده عن الناصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين وهو الصحيح).

كما أنه قد يعرض عن إعراب البيت لوضوحه كما في [٢٤٤/١] حيث قال: (وإعراب البيت واضح).

٤) اهتم المصنف بالتشبيهات البلاغية والاستعارات والكنايات وغير ذلك من ضروب البلاغة في النظم، وأبرز ذلك في شرحه، انظر مثلاً [١٨٤/١ – ١٨٥] في تشبيه القراء بالشموس.

ولكن لم يبرز هذا النوع في الكتاب كبروز علم النحو والإعراب.

٥) غلب على المؤلف أن يذكر بيتاً واحداً في كل مرة ثم يقوم بشرحه، ولكنه قد خالف هذا في عدة مواطن لأجل جمع أطراف الترجمة معاً، أو لجمع بعض التراجم المتصلة بعضها كما في [٣٠٣/١ – ٣٠٤] حيث سرد أربعة أبيات دفعة واحدة ثم قام بشرحها، وقد يأتي بالبيت ويكتفي بإعرابه ثم يأتي بالبيت الآخر فيعربه ثم يشرح البيتين معاً، وقد يقطع البيت كما فعل في بداية باب البسملة.

٦) عندما يبدأ المصنف في شرح تراجم الأبيات، يقدم عند ذكر القراء من سبق ذكرهم في النظم، ولا يرتبهم حسب الترتيب المعروف بتقديم نافع ثم ابن كثير... الخ، بل يتبع في ذلك ترتيب الناظم، فقد يقدم حمزة على نافع، وهكذا.

ولكنه يغلب عليه أن يؤخر من ورد عنه خلاف من الرواة، وسبب ذلك حتى يبين الطرق والكتب التي ذكرت كل وجه من أوجه الخلاف، فمثلاً في [٤٢/٢ – ٤٣] في شرح سورة أم القرآن حيث كان نص الناظم: (زن خلفاً غلا) ومع ذلك قدم رويس المرموز له بالغين ليتسنى له بعد ذلك تفصيل الكلام عن خلف قنبل المرموز له بالزاي.

٧) اهتمامه بمصطلحات النظم، مع كثرة تطبيق هذه المصطلحات على الأبيات، وكيفية استخراج القراءات من النظم، وانظر في ذلك على سبيل المثال [٤٨/٢].

كما أنه قد ينص على مصطلحٍ ما استقرأه من صنيع الناظم في متنه فينبه عليه كما في صفحة **[٢/٤٣]** حيث قال: (قاعدة الكتاب أن الكلمة ذات النظير إن ذكرت في الأصول وعم الخلاف جميع مواقعها، فقرينة كلية الأصول تغني عن صيغة العموم كقوله: (وبيس بيرُ جد)، وإن لم يعم الخلاف بل خص بعضاً دون بعض قيد محل القراءة نحو: (نأى الإسرا صف)، وإن ذكرت في الفرش وخصها الخلاف ذكرها مطلقة لقرينة الخصوص. وإن كان النظير بسورهما لزم الترتيب نحو: (يعملون دم). وإن عَمَّ الخلاف بعض النظائر نص عليه نحو: (يغفر مداً أنث هنا كم وظرب عم في الأعراف). أو كل النظائر أتى بلفظ يعم. فإن كان واقعاً في موضعين خاصة قال: (معاً) نحو: (وقدره حرك معاً) أو (كلا) نحو: (وكلا دفع دفاع). وإن كان في أكثر قال: (جميعاً) أو (كُلاً) نحو: (يترك كلاً خف حق)). وهي قاعدة نفيسة كما رأيت.

وقال في **[٢/٥٢]**: (قاعدة: الخلاف تارة يعم الوصل والوقف فيطلقه كهذا الموضع، و﴿ ملك يوم الدين ﴾، وتارة يخص الوصل، وتارة الوقف، فإن خص أحدهما وجاز غيره على الآخر تعين القيد نحو: (حاشا معاً صل)، وإن امتنع اعتمد على القرينة نحو: (وآدم انتصابُ الرفعِ دل)، وربما صرح به تأكيداً نحو: (في الوصل تا تيمموا)).

وقال في **[٢/٥٦]**: (علمت أن قاعدته ذكر صاحب الأصل أولاً ثم إفراد الموافق كقوله: " فِعْلٍ سوى الإيواء الازرق اقتفى ولفا "، وكقوله: " وافق في إدغام صفاً زجراً ذكرواً وذرواً فد ").

وقال في **[٢/١٣١]**: (تنبيه: قاعدة الناظم هنا أن ضد الإسكان الكسر مع الإشباع ؛ لأنه الأصل، وكذلك هو ضد الاختلاس، فإن دار الخلاف بين الإسكان والاختلاس نص على الضد، أو بين الإشباع والإسكان تركه، أو بين الاختلاس والإشباع تركه أيضاً).

٨) اهتم بإبراز مميزات النظم المشروح، انظر **[١/٢٦٣ – ٢٦٧]** حيث قال: (وإن في هذه – أي: الطيبة –... باب إفراد القراءات وجمعها، ومسائل كثيرة لا يحصيها إلا من يتعب عليها).

٩) اعترض على الناظم رحمه الله في عدة أمور، منها:

– استعماله بعض الكلمات في غير ما يجوز له من ناحية العربية، فقال في **[١/٩٨]**:

(وقط هنا ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان... ويختص بالنفي، تقول: ما فعلته قط، والعامة تقول: لا أفعله قط، وكذا استعملها الناظم ففيه نظر).

وكما في [٢١٨/١] قال: (قوله: يحقق، المناسب: محقق ؛ لأن النشر مقدم في التأليف على الطيبة).

– ترتيبه للنظم في باب الوقف على أواخر الكلم [٢٠٣/٣] وقال: (كان ينبغي تأخيره لآخر الأصول لخصوصيته وفرعيته).

– عدم تطبيق الناظم لاصطلاحاته في [٤١/٢] حيث قال: (فإن قلت: هل يفهم قراءة المذكورين من لفظه لدخوله في قاعدته التي نبه عليها بقوله: وبلفظ أغنى عن قيده عند اتضاح المعنى، أي: صحة الوزن. قلت: لا ؛ لأن الوزن أيضاً صحيح مع القصر غايته أنه دخله الخبل(١)، ولا أعلم من أين يفهم فانظره).

١٠) كما أنه اعترض على الناظم في مسائل علمية، منها:

– وصفه ثبوت القرآن بصحة السند، قال في [١١٢/١]: (فإن الوصف الأعظم في ثبوت القرآن هو التواتر، والناظم تركه واعتبر صحة سنده فقط، وهذا قول شاذ)، وقال [١١٩/١] عن قول ابن الجزري: (وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم).

– وقال في [١٠٤/٢]: (كان الأولى أن يذكر في ﴿ ذي المعارج ﴾ الاتفاق على الإدغام).

١١) يكثر من ذكر الطرق عن الراوي عند حصول الخلاف، فيذكر الكتب والطرق التي نقلت هذا الوجه، ويذكر الكتب والطرق التي نقلت الوجه الآخر، وكيف يتفرع هذا الكتاب، وهذا على سبيل العموم والغلبة لا على سبيل التتبع، وهو واضح لكل من تأمل الكتاب، فمثلاً في خلاف ابن ذكوان في ﴿ فزادهم الله مرضاً ﴾ قال [١١٤/٣]: (فروى فيه الفتح وجهاً واحداً صاحب العنوان، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بليمة، ومكي، وصاحب التذكرة، والمغاربة قاطبة وهي طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، وروى الإمالة أبو العز في كتابيه، وصاحب التجريد، والمستنير،

والمبهج، وجمهور العراقيين، وهي طريق الصوري، والنقاش عن الأخفش، وطريق التيسير فإن الداني قرأ بها على عبد العزيز وعلى أبي الفتح أيضاً).

١٢) من منهج المصنف كثرة ذكر الإيرادات على النظم والناظم والإجابة عنها، بالأسلوب المعروف بـ(الفنقلة)، أي: فإن قُلْتَ كذا، قيل كذا، فمثلاً في [٤٢/٢] قال: (فإن قلت: هب أن اللفظ يكتفى به للمذكورين بأنه يقال: قرأ المذكورون بهذا اللفظ، فمن أين تعلم قراءة المتروكين ؟ فإنه يصح أن يقال: قرأ المذكورون بمد ﴿ مالك ﴾ فيكون ضده القصر للمتروكين، ويصح أن يقال: قرأ المذكورون بتقديم الألف على اللام وهو كذلك، فيكون ضده التأخير فلم يتعين قيد يؤخذ للمتروكين ضده ؛ لأن تقدير المد يزاحمه تقدير الألف.

قلت: إنما ترك التقييد تعويلاً على القرينة ؛ لأن هذا اللفظ لم يقع في القرآن في قراءة صحيحة إلا محصوراً في ﴿ مالك ﴾ بالمد، و﴿ ملك ﴾ بالقصر، وكلاهما مجمع عليه في موضعه، واختلفوا في هذا هنا فلما مضى للمذكورين على المد علم أن الباقين كمجمع العقد أو علمنا المد من متفق المد فأخذنا لهم ضده وهو القصر). وغيره كثير.

المبحث الثاني
طريقة تأليفه

في هذا المبحث أذكر منهجه في كتابه كتصنيف، بعيداً عن طريقة تعامله مع النظم، وسأبين هذا – إن شاء الله – في النقاط التالية:

١) افتتح المصنف كتابه بمقدمة فيها عشرة فصول، وهي على الترتيب:

الفصل الأول: في ذكر شيء من أحوال الناظم أثابه الله تعالى ومولده ووفاته.

وهي ترجمة ذات فائدة، حيث ذكر فيها نتفاً عن حياة الناظم لم يذكرها الناظم عن نفسه في غاية النهاية عندما ترجم لنفسه هناك.

الفصل الثاني: فيما يتعلق بطالب العلم في نفسه ومع شيخه.

الفصل الثالث: في حد القراءات والمقرئ والقارئ.

الفصل الرابع: في شرط المقرئ وما يجب عليه.

الفصل الخامس: فيما ينبغي للمقرئ أن يفعله.

الفصل السادس: في قدر ما يسمع وما ينتهي إليه سماعه.

الفصل السابع: فيما يقرئ به المقرئ من قراءة وإجازة.

الفصل الثامن: في القراءة والإقراء في الطريق.

الفصل التاسع: في حكم الأجرة على الإقراء وقبول هدية القارئ.

الفصل العاشر: في أمور تتعلق بالقصيدة من عروض وإعراب وغيرها.

٢) اهتمامه بتوجيه القراءات، وهي سمة سائدة ظاهرة في كتابه لا تخفى على أحد، ولو أخرج كتاب في التوجيه من خلال توجيهه في هذا الكتاب لكان كتاباً كبيراً مفيداً، ونستطيع أن نذكر في هذه النقطة عدة ملاحظات:

الأولى: أنه لم يكتف بذكر الكلمات الفرشية، بل وجه الخلافات الأصولية، بل أيضاً وجه بعض مسائل التجويد كما في [٣١٥/١] حينما تكلم عن سبب بقاء صفة الإطباق والاستعلاء في ﴿ أحطت ﴾ و﴿ بسطت ﴾ قال: (لقوة الطاء وضعف الهاء، ولولا التجانس لم يسغ الإدغام لذلك).

الثانية: ردوده على بعض التوجيهات، كما فعل في رده على توجيه الجعبري للبسملة بين الناس والفاتحة بكلام طويل انظره في [٢٧/٢ – ٢٩]، وانظر أيضاً [٨٠/٢] حيث قال: (والصحيح أنه أظهر لضعفه بالإضمار والخفاء وعدم التقوي).

الثالثة: أنه لا يكتفِي بذكر توجيه واحد، بل قد يذكر توجيهين أو ثلاثة متى ما أتيحت له الفرصة لذلك.

الرابعة: أنه يرجح بعض الوجوه على الأخرى، وقد نص على ذلك بقوله [٤٠/٢]: (والصواب أن بعض الوجوه يترجح على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأقصر من كلام العرب) ولذلك أمثلة كثيرة في كتابه، وهي قاعدة نفيسة مهمة لطالب العلم.

ويرجع توجيهه إلى أشياء:

أولاً: موافقة لغة من لغات العرب، وقد ينص على اللغة التي وافقتها القراءة، كما قال في إشمام الصاد صوت الزاي **[٢/٤٨]**: (وهي لغة قيس).

ثانياً: موافقة الرسم، ويبين كيفية احتماله هل هي موافقة تقديرية أو غير ذلك.

ثالثاً: موافقة القراءة لآيات قرآنية أخرى.

رابعاً: مناسبة القراءة للسباق واللحاق من الآيات، أو لسباقها ولحاقها من الأحرف كما بين في سبب قلب السين صاداً في ﴿ الصراط ﴾ **[٢/٤٨]**.

خامساً: موافقته لوجه من أوجه النحو.

وغير ذلك.

٣) لم يلتزم المصنف بذكر القراءات الصحيحة والمتواترة، فكثيراً ما يخرج عن النظم ويأتي على ذكر بعض الانفرادات والقراءات الشاذة، وقد أحصيت له ما يقرب من عشر انفرادات في الأصول.

وفي **[٣/٢٥٥]** قال: (وانفرد فارس عنه بإثبات الياء في موضعين آخرين وهما: ﴿ فَانٍ ﴾ بالرحمن، و﴿ رَاقٍ ﴾ في القيامة فيما ذكره الداني في جامعه، وخالف فيهما سائر الناس).

وانظر أيضاً: **[١/٣١٥]**، و**[٢/٦٦]** وأطال في الرد عليها، و**[٢/٨٦]**، و**[٢/٩٠]**، و**[٢/٢٠٦]**، و**[٢/١٧٠]**، و**[٢/٢٩١]** ذكر فيها انفرادتين، و**[٣/٢٥٠]**، و**[٣/٣٠٦]**.

كما أني أحصيت خمس قراءات شاذة، فمثلاً في **[٢/٣٤٢]** قال: (ووافقه على تسهيل الهمزة مطلقاً حمران بن أعين، وطلحة بن مصرف، وجعفر بن محمد الصادق، والأعمش، وسلام الطويل، وغيرهم) ومن المعلوم أن قراءة هؤلاء جميعاً ليست من القراءات المتواترة.

وانظر أيضاً **[٢/٨]** قراءة لأبي السمال، و**[٢/٤٤]** قراءة ﴿ مَلَكَ يوم الدين ﴾، و**[٢/٦٤]** قال: (وروي الإدغام الكبير أيضاً عن الحسن وابن محيصن والأعمش وطلحة وعيسى بن عمرو، ومسلمة بن عبد الله الفهري، ومسلمة بن الحارث السدوسي، ويعقوب

الحضرمي، وغيرهم)، و[٢/٧٤] قال: (روي إدغام كل مثلين).

٤) يذكر بعض التحريرات، فمثلاً في [٢/٢١٦] ذكر نظم ابن الجزري في أوجه ﴿ آلآن ﴾ لورش، وعلق عليه تعليقاً يسيراً.

٥) يذكر بعض الألغاز في القراءات، وانظر مثلاً [٢/١٨٨]، و[٣/٢١٨].

٦) أورد المصنف كثيراً من الأحاديث النبوية في كتابه، ومنهجه فيها:

من ناحية ذكر مصدر الحديث ومخرجه:

لم يلتزم بذلك، فقد يذكر من أخرج الحديث كما في [١/٨٩] قال: (وروى الطبراني)، وقد لا يذكر ذلك كما في [١/٨٦، ٨٧].

من ناحية الحكم على الحديث:

يحكم على كثير من الأحاديث التي يذكرها في كتابه، فمثلاً في [١/٨٩] قال: (وروى الطبراني بإسناد جيد)، و[١/١٦٣] قال: (فإنه يثبت في الحديث من غير وجه).

و[٢/١٥٨] قال: (ورجاله ثقات).

و[٢/١١] قال عن حديث ابن ماجه: (بإسناد صحيح).

وقال [٢/١٢]: (بإسناد جيد).

و[٢/١٤] قال: (وإسناده جيد وهو حديث حسن).

وقد يذكر الحديث بصيغة التمريض الدالة على التضعيف كما في [١/٩٣] حيث روى عن الطبراني حديثاً قال فيه: (وروي)، وفي الحديث رجل متروك كما ذكر المحقق نقلاً عن الحافظ الهيثمي.

وليس هذا بدائم، فقد يروي حديثاً عن النبي ﷺ بصيغة الجزم (قال)، ويكون مرسلاً، كما في [١/٩٤] حيث روى حديثاً أرسله سعيد بن سليم، ولم أقف عليه موصولاً.

وكما في [١/٩٧] روى حديثاً بصيغة الجزم، وفيه رجل ضعيف كما نقل المحقق عن الحافظ الهيثمي.

وقد لا يحكم على الحديث كما في [١/٣١] حيث قال: (ففي الحديث: ((إنها قعدة

المغضوب عليهم)) رواه أبو داود في سننه). ولم يحكم عليه.

ومن ناحية الصحة والضعف:

لم يلتزم بذكر الحديث الصحيح، بل قد ذكر في كتابه الصحيح والضعيف، وقد تبين لك شيءٌ من هذا فيما سبق، بل إنه في [١/٩٩] نقل حديثاً عن الترمذي ضعفه الترمذي نفسه.

٧) لم يكتف المصنف بالنقل من الكتب السابقة عنه، ولم يكتف بالجمع والترتيب، بل كانت له عين ناقدة فيما ينقل ويكتب ويجمع.

فمن ذلك اعتراضه على ابن الجزري نفسه في [٢/١٦٩] حيث قال: (قال المصنف: فيكون له من الإرشاد السكت مع الطول وأقول: فيه نظر ؛ لأنه في الإرشاد أطلق الطول عن الأخفش وفي الكفاية قيده بالحمامي كالجماعة، فيحمل إطلاقه على تقييده ؛ لأن غيره لم يقل إن الطول من جميع طرق الأخفش وهو لم يصرح، فيتعين الحمل، وهو قد جعل السكت للأخفش من طريق العلوي عن الأخفش وليس الطول عنه إلا عن النقاش، فاعلم ذلك).

ومن ذلك رده على من قال بترقيق الألف بعد المفخمات كما في [١/٣١١].

٨) كثيراً ما كان يرجح في المسائل الخلافية، فمثلاً في [١/٨٢] رجح أن الصحابي إن ارتد ورجع للإسلام لا يرفع ذلك عنه وصف الصحبة.

و[١/٧٩] رجح أن النبي مرادف للرسول.

و[١/٧٥] رجح أن الخبر هو متعلق الجار في نحو: ﴿ الحمد لله ﴾، وأن المتعلق اسم، وأن ضمير المتعلق انتقل إلى المتعلق.

و[١/١٦٢] عند ذكره للأقوال في الأحرف السبعة ناقش هذه الأقوال.

و[١/٢٤١] رجح أن (حيث) مبنية.

وانظر أيضاً [١/٢٧٤] في كلامه على تولد الحرف من الحركة والعكس، ورده في [١/٢٤٩] على من زعم أن القلقلة خاصة بالوقف.

٩) لم يخل الشرح من إيراد بعض الشواهد الشعرية من كلام العرب استدلالاً على ما يذكره

١٠) تنبيهه على بعض الأخطاء الواقعة في قراءة الناس، فمثلاً قال في [٤٧/٣] عند الكلام عن الفتح: (وينقسم إلى: فتح شديد ومتوسط، فالشديد نهاية فتح الفم بالحرف ويحرم في القرآن).

١١) ومن منهج المؤلف خروجه عن النظم بذكر مسائل علمية صغيرة مختلفة، ففي [٩٩/١ – ١٠٠] ذكر أحاديث في فضائل تلاوة القرآن.

و[١٠٢/١ – ١١١] تكلم عن جمع القرآن في عهد أبي بكر وعثمان.

و[١٣١/١ – ١٣٤] فصل في حصر المتواتر في العشر.

و[١٣٥/١ – ١٤٦] فصل في تحريم القراءة بالشواذ.

و[١٤٧/١ – ١٥٠] بيان ما يجوز من القياس وما لا يجوز.

و[١٥٧/١ – ١٨٠] الكلام على حديث الأحرف السبعة، وقد تكلم عليه من عشرة أوجه: في سبب وروده على سبعة، وفي معنى الأحرف، وما المقصود بهذه السبعة، وفي تحديدها بسبعة دون غيرها، وفي أن اختلاف هذه السبعة على أي وجه يتوجه، وفي هذه الأحرف على كم معنىً تشتمل، وأن هذه السبعة متفرقة في القرآن، وفي أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، وفي أن القراءات التي يقرأ بها اليوم في كل الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها، وفي حقيقة اختلاف هذه السبعة المذكورة في الحديث وفائدته.

و[٢٣٧/١ – ٢٤٠] في معاني (أبجد هوز) وحكم استعمالها.

١٢) اهتمامه بضبط الأسماء المشكلة، فمثلاً في [٢٢٠/١] قال: (ابن بويان بضم الباء).

وفي [٢٢٢/١] قال: (ابن فرح بالحاء المهملة).

و[٢٣١/١] قال: (النخاس بالمعجمة).

١٢) تنبيهه على بعض اصطلاحات القراء، كما في [٣١١/١] قال: (وأما الألف الصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعضهم من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من

التفخيم في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه).

وكما في [٤٧/٢] في شرح معنى الإشمام في ﴿ الصراط ﴾ حيث قال: (معنى الإشمام هنا: خلط لفظ الصاد بالزاي، ويعرف بأنه مزج الحرف بآخر، ويعبر عنه بصاد بين بين، وبصاد كزاي).

١٣) اهتمامه الواضح بالمسائل اللغوية، حتى وإن كانت طارئة على الكتاب ولم يكن لها كبير تعلق بالنظم، أو حتى بعلم القراءات، كما في [٤٥/٢] حيث ذكر الأوجه في الملك.

الفصل الثاني
مصادر المؤلف في كتابه

المبحث الأول
كتب القراءات

وسأرتبها حسب ورودها في كتابه:

١) النشر في القراءات العشر:

وهو أصل هذه القصيدة، وقد اعتمد عليه المؤلف اعتماداً كبيراً، ونقل منه في مواضع كثيرة جداً، وهو ينقل منه بحروفه أيضاً، وهو عند النقل منه إما أن يقول: (قال الناظم)، أو (قال المصنف)، ونادراً ما يقول: (قال ابن الجزري)، كما أنه ينقل منه كثيراً بدون أن يبين أنه نقل منه.

٢) حرز الأماني ووجه التهاني:

نظم الإمام الشاطبي الشهير، وقد أحصيت له أكثر من مائة وسبعين نقلاً عنه وإحالة، وقد بين في أكثر من موضع أن ما ذكره الشاطبي انفرادة، أو قد يعترض عليه إما بأن يبين أن القراءة الواردة في الشاطبية هي خروج عن طريقه كما في [٣٠٤/٣]، أو لسبب آخر من ناحية النظم وغير ذلك كما في [٨٣/٢].

٣) كنْز المعاني، وهو شرح الشاطبية للجعبري:

ومن الملاحظ أنه ينقل منه كثيراً النصوص الطويلة ويناقشها إما رداً أو موافقة، وقد نقل منه ما يقارب من ٣٦ نصاً، وهو غالباً ما يذكره بـ(شرح الشاطبية للجعبري)، أو (الجعبري) فقط.

٤) الإعلان لأبي القاسم الصفراوي:

وهو عند نقله منه إما أن يقول: (الإعلان) أو (الصفراوي)، وقد نقل منه ما يقرب من ١٣ مرة.

٥) شرح الشاطبية لأبي شامة:

وهو عادة ما يذكر اسم المؤلف (أبو شامة)، وقد نقل منه ما يقرب من عشرين مرة.

٦) جمال القراء للسخاوي:

وكثيراً ما ينقل عنه النصوص ويناقشها موافقة ورداً، وقد نقل منه ٢٣ مرة تقريباً، ويشير إليه بـ(السخاوي) أو (جمال القراء).

٧) المنجد لابن الجزري:

وقد نقل منه مرة واحدة.

٨) كتب الداني: التيسير – الموضح – التجريد – التمهيد – جامع البيان – المفردات – المقنع كتابه في الرسم – كتاب في عد الآي – الإيجاز – التنبيه – كتاب الياءات – كتاب المكيين.

وقد نقل من كتبه كثيراً جداً، ولكن المشكلة أنه لا يبين في نقله هذا في كثير من الأماكن من أي كتاب نقل، فكثيراً ما يشير إلى الداني فقط، وأحياناً يقول: (في غير التيسير)، وأحياناً (وقد ذكره الداني في مؤلفاته كلها)، وقد يبين في كثير من الأماكن اسم الكتاب المراد فيقول مثلاً: (تمهيده)، وأحياناً (الموضح)، وأحياناً (من جميع طرقه في جامع البيان وغيره)، (وبه قطع الداني في التيسير وغيره)، (في جميع كتبه)، (الجامع)، (الإيجاز)، ومما يحير القارئ هو أي كتاب نقل منه المصنف إذا كان لم ينص على اسم الكتاب.

ومما يجدر الإشارة إليه أن المصنف كان له عناية كبيرة بكتاب التيسير، كما أن له عناية كبيرة بالشاطبية التي نظمت هذا الكتاب.

٩) التذكرة للهروي:

وقد نقل عنه مرة واحدة.

١٠) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبي القاسم الهذلي البسكري:

وقد نقل منه كثيراً، وهو يعبر عنه أحياناً بـ(الكامل) أو (كامل الهذلي) أو (الهذلي) فقط بدون ذكر الكتاب، وقد ينسبه إلى جده فيقول: (ابن جبارة).

١١) الكفاية الكبرى، والإرشاد لمحمد بن الحسين بن بندار أبي العز القلانسي:

وقد نقل من كتابيه هذين الكثير، وهو يشير إلى كل واحد منهما بعبارات مختلفة، فيقول: (إرشاد أبي العز)، أو (الكفاية الكبرى)، أو (كفاية أبي العز)، أو (الكفاية الكبرى لأبي العز)، وأحياناً يشير إلى اسم المؤلف مما يلبس على القارئ الكتاب المراد، فمرة يقول: (أبو العز)، ومرة (القلانسي)، ومرة (أبو العز القلانسي).

وأحياناً يشرك معه كفاية سبط الخياط بلفظ واحد فيقول (الكفايتان).

١١) التبصرة، والإبانة، لمكي بن أبي طالب:

وهو في الإحالة إلى أحد هذين الكتابين ينص عليهما، أو يقول: (صاحب التبصرة)، وعلى هذا فلا إشكال، ولكن الإشكال عندما يقول: (مكي) أو (أبو محمد مكي)، فهذا يحتاج إلى استقراء المواضع كلها ومراجعة كتابيه، وهو مما نحيله إلى من توافقه همته على تحقيق هذا الكتاب العظيم.

١٢) التذكرة لأبي العلاء الهمداني:

وهو إما أن يقول في الإحالة إليه: (الهمداني)، أو (أبو العلاء)، أو (أبو العلاء الهمداني).

١٣) الكافي لمحمد بن شريح بن أحمد بن شريح أبي عبد الله الإشبيلي:

وقد اختلفت عبارة المصنف أيضاً في الإحالة إليه، فمرة يقول: (الكافي)، وتارة يقول: (ابن شريح) أو (ابن شريح في كافيه).

١٤) المخارج لابن سينا:

نص عليه بالعنوان واسم المؤلف، ونقل منه مرة واحدة فقط.

١٥) التجريد لعبد الرحمن بن عتيق بن خلف ابن الفحام:

وهو من الكتب التي أحال عليها كثيراً، وهو في العادة يحيل إلى اسم الكتاب، وقد يحيل أحياناً إلى اسم المؤلف فيقول: (ابن الفحام).

١٦) الهداية لأحمد بن عمار بن أبي العباس، أبي العباس المهدوي:

وهو في نقله منه إما أن يذكره باسم المؤلف (المهدوي)، أو باسم الكتاب (الهداية).

١٧) كتاب أبي عبد الله الشيرازي:

ولم أعرف اسم الكتاب، وقد نقل منه مرتين.

١٨) كتاب ابن شريح والذي نعته بأستاذ التجويد:

ولم أعرف اسم الكتاب، وقد نقل عنه أكثر من مرة، وهو غير ابن شريح السابق ؛ لأن ابن شريح هذا ينقل عن أبي شامة والجعبري.

١٩) كتاب " الرد على من رقق الألف بعد الحروف المفخمة " لأبي عبد الله بن بضحان:

ونقل منه نصاً واحداً.

٢٠) المبسوط لابن مهران:

وقد أحال إليه في أكثر من خمسين موضعاً، وفي موضع آخر أشار إلى أن القراءة التي ذكرها كانت انفرادة.

٢١) الرعاية لمكي بن أبي طالب:

وقد نقل منه في موضع واحد.

٢٢) السبعة لابن مجاهد:

وقد نقل منه في مواطن عديدة، وهو في الإحالة إليه إما أن يذكر اسم الكتاب، أو اسم المؤلف.

٢٣) كتاب ابن المنادى:

ولم أعرف اسم الكتاب، ونقل منه مرة واحدة.

٢٤) الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش، للحسن بن محمد بن إبراهيم أبي علي المالكي البغدادي.

٢٥) الروضة لموسى بن الحسين بن إسماعيل الشريف الحسيني أبي إسماعيل المعروف بالمعدَّل.

٢٦) الروضة، لأحمد بن محمد بن عبد الله بن لب، أبي عمر الطلمنكي.

هذه ثلاثة كتب سماها مؤلفوها (الروضة)، وفي الإحالة إليها إشكال إذا أحال المصنف إلى اسم الكتاب.

وهو في الإحالة إلى روضة المالكي قد يذكر اسم المصنف فيقول: (أبو علي المالكي)، أو (المالكي) فقط. وكذلك في الإحالة إلى روضة أبي علي البغدادي فيقول: (أبو علي البغدادي).

٢٧) علل الوقوف للسجاوندي:

وقد أحال إليه مرتين.

٢٨) كتاب أبي الفضل الخزاعي:

وهو في الإحالة إليه إما أن يذكره بنسبته أو كنيته.

٢٩) المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي، لعبد الله بن علي بن أحمد أبي محمد المعروف بسبط الخياط البغدادي الحنبلي:

وهو في الإحالة إليه إما أن يذكر اسم الكتاب مختصراً (المبهج) أو (صاحب المبهج)، أو يذكر المؤلف بكنيته مع ذكر اسم الكتاب معه فيقول: (أبو محمد في المبهج) أو (المبهج لسبط

الخياط)، ولكن قد يقول أحياناً (السبط) فيشكل مع كتبه الأخرى.

٣٠) كتاب ابن سعدان:

ونقل منه في موضع واحد.

٣١) المستنير في القراءات العشر لأحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار أبي طاهر البغدادي:

وقد أحال إليه كثيراً، وهو عند الإحالة إليه إما أن يذكره بكنيته (أبو طاهر)، أو ينسبه إلى جد جده فيقول: (ابن سوار)، أو يحيل إلى الكتاب فيقول: (المستنير)، أو (صاحب المستنير)، ونادراً ما يقول: (المستنير لابن سوار).

٣٢) الوجيز، للحسن بن علي بن إبراهيم، أبي علي الأهوازي:

وهو كثيراً ما يحيل إليه، وعند الإحالة إليه إما أن يذكره بنسبته (الأهوازي)، أو يحيل إلى اسم الكتاب (الوجيز).

٣٣) التلخيص في القراءات الثمان لعبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد أبي معشر الطبري الشافعي:

وهو أيضاً من الكتب التي أحال إليها كثيراً، وغالباً ما يذكر الكتاب مقروناً باسم المؤلف فيقول: (تلخيص أبي معشر)، وقد يقول: (أبو معشر) أو (أبو معشر الطبري).

٣٤) الجامع للحلواني:

وقد أحال إليه ثلاث مرات تقريباً.

٣٥) الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن أحمد، أبي جعفر ابن الباذش:

وهو في الإحالة إليه إما أن يذكر اسم الكتاب، أو اسم المؤلف، أو الاثنين معاً.

٣٦) الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط:

وقد أحال إليه في مواضع عديدة من كتابه، وأحياناً يشرك معه كفاية أبي العز بلفظ واحد فيقول (الكفايتان).

٣٧) غاية الاختصار للحسن بن أحمد بن الحسن أبو العلاء الهمداني.

٣٨) تلخيص العبارات للحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة:

وهو في الإحالة إليه إما أن يقول: (ابن بليمة) أو (تلخيص ابن بليمة) أو (تلخيص العبارات).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه أحال في مواطن عدة إلى (التلخيص) أو (صاحب التلخيص)، وقد تبين لي والعلم عند الله أنه إذا أطلق هذا إنما يريد تلخيص ابن بليمة هذا، لا تلخيص أبي معشر الذي سبق ذكره، والله أعلم.

٣٩) التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله أبي الحسن ابن غلبون الحلبي:

وهو في الإحالة إليه، إما أن يحيل إلى اسم الكتاب (التذكرة)، أو إلى المصنف (طاهر بن غلبون)، أو (أبو الحسن في التذكرة)، أو (أبو الحسن طاهر بن غلبون) أو (أبو الحسن ابن غلبون) أو (ابن غلبون في تذكرته) أو (تذكرة ابن غلبون)، وقد يقول أحياناً (شيخ الداني طاهر) وهو مقصوده.

٤٠) الإرشاد، لعبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبي الطيب الحلبي:

وهذان الكتابان من الأصول المعتمدة لصاحب النشر، والمصنف في الإحالة إلى هذين الكتابين إما أن يحيل إلى عنوان الكتاب، أو إلى المؤلف، ولكنه قد يحيل إلى الكتابين معاً بقوله: (وابنا غلبون)، ومما يشكل على القارئ أنه قد يحيل إلى (ابن غلبون) فيوقع في لبس أيهما يريد.

٤١) العنوان لإسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران أبي طاهر الأنصاري الأندلسي المصري:

وهو من الكتب التي كان له عناية كبيرة بها وأحال عليها كثيراً، وهو في الإحالة عليه إما أن يشير إلى الكتاب فيقول: (العنوان) أو (صاحب العنوان) أو إلى اسم المؤلف فيقول: (أبو طاهر بن خلف).

٤٢) الهادي، لمحمد بن سفيان، أبي عبد الله القيرواني:

وهو في الإحالة إليه إما أن يحيل إلى اسم الكتاب (الهادي)، أو إلى المصنف

(ابن سفيان).

٤٣) المفيد:

ولم أعرف من هو مؤلفه، وقد أحال إليه ست مرات تقريباً.

٤٤) التذكار في القراءات العشر لعبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شيطا أبي الفتح البغدادي:

وهو في الإحالة إليه غالباً ما يذكر اسم المؤلف (أبو الفتح ابن شيطا)، أو (ابن شيطا) وقد يحيل إلى الكتاب فيقول: (التذكار).

٤٥) الاستبصار في القراءات العشر لمحمد بن إسرائيل بن أبي بكر السلمي القصّاع الدمشقي:

وهو في الإحالة إليه غالباً ما يذكر اسم المؤلف فيقول: (أبو عبد الله بن القصاع الدمشقي)، أو (أبو عبد الله القصاع).

٤٦) روضة أبي علي البنداري.

٤٧) المفتاح في القراءات العشر لمحمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون أبي منصور البغدادي.

٤٨) الموضح في القراءات العشر لأبي منصور ابن خيرون السابق:

وقد نقل منه في عدة مواضع، وهو إما أن يقول: (ابن خيرون) أو (ابن خيرون في كتابيه)، وقد يقول: (الموضح).

٤٩) المصباح لمبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان بن منصور أبي الكرم الشهرزوري البغدادي:

وهو في الإحالة إليه إما أن يحيل إلى الكتاب (المصباح)، أو إلى كنية المؤلف (أبو الكرم).

٥٠) كتاب الواسطي.

٥١) نزهة البررة للجعبري.

٥٢) المطلوب في رواية يعقوب لأبي حيان:

أحال إليه مرة واحدة.

٥٣) مفردة ابن عامر للأهوازي:

وأحال إليه مرة واحدة.

٥٤) جامع الطبري:

وأحال إليه مرتين.

٥٥) الإشارة في القراءات العشر، لمنصور بن أحمد أبي نصر العراقي شيخ الهذلي:

وقد أحال إليه في ثلاثة مواضع.

٥٦) البشارة لعبد الحميد بن أبي نصر العراقي:

وأحال إليه مرتين.

٥٧) كتاب أبي الفخر الجاجاني:

ولم أعرف اسم الكتاب، وأحال إليه مرة واحدة.

٥٨) المجتبى لعبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن أبي القاسم الطرسوسي:

وهو في الإحالة إليه إما أن يذكر اسم الكتاب (المجتبى) أو المؤلف (الطرسوسي) أو (عبد الجبار)، وكثيراً ما يذكر كونه شيخ صاحب العنوان فيقول (شيخ صاحب العنوان) وصاحب العنوان هو أبو طاهر إسماعيل بن خلف، وقد سبق.

٥٩) الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش، لعلي بن محمد بن علي بن فارس أبي الحسن الخياط البغدادي:

وقد أحال إليه في مواضع شتى، وغالباً ما يذكر اسم المؤلف عند الإحالة فيقول: (ابن فارس)، وقد يذكر اسم الكتاب فيقول (جامع ابن فارس) أو (ابن فارس في جامعه).

٦٠) الإعلان لعبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل أبي القاسم الصفراوي.

٦١) تلخيص أبي جعفر.

٦٢) القصيدة الرائية للحصري:

أحال إليها أربع مرات، وفي المرة الخامسة نقل منها بيتين.

٦٣) كتاب أبي علي الهراس:

ولم أعرف اسم الكتاب، ونقل منه مرة واحدة.

٦٤) كتاب لعبد الواحد:

نقل منه مرة واحدة وقال: (عبد الواحد في كلامه على التيسير).

٦٥) القاصد لعبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، أبي القاسم الخزرجي القرطبي.

٦٦) الجامع في العشر لنصر بن عبد العزيز بن أحمد أبي الحسين الفارسي الشيرازي.

٦٧) كتاب ابن ذكوان للحسن بن حبيب صاحب الأخفش:

وقد نقل منه في عدة مواضع، تارة يحيل بهذا العنوان، وتارة يقول: (في كتابه العام)، أو (كتابه الكبير)، أو (كتابه الخاص).

هذه هي مصادر النويري من كتب القراءات في كتابه، ولعل من ينبري لدراسة هذا الكتاب وتحقيقه تفيده هذه العجالة التي وضعت فيها بعض الفوائد التي استفدتها من خلال مطالعتي للكتاب، علماً بأن معرفة مصادره على وجه الدقة لا يتحقق إلا بتحقيق الكتاب والنظر فيه نظر تأمل طويل، وهذه مني عجالة لعلها تفيد الطالب، والله المستعان وعليه التكلان.

المبحث الثاني

المصادر الأخرى

كتب التفسير:

وقد أحال في كتابه هذا إلى ستة تفاسير، أذكرها مرتبة حسب ورودها:

١) تفسير الرازي: وقد أحال إليه في موضعين.

٢) تفسير التونسي: وأحال إليه في موضعين، ولعله تفسير ابن عرفة.

٣) تفسير الكواشي: وأحال إليه مرة واحدة.

٤) تفسير ابن عطية: وأحال إليه مرة واحدة.

٥) مجاز القرآن لأبي عبيدة: وأحال إليه ثلاث مرات.

٦) والكشاف للزمخشري: وأحال إليه مرة واحدة.

٧) تفسير الماوردي: ونقل عنه مرة واحدة.

٨) أحكام القرآن لابن العربي: ونقل عنه مرة واحدة.

كتب الحديث:

١) صحيح البخاري: وقد أحصيت سبعة أحاديث، ونص على أنه نقل من هذا الكتاب مرتين.

٢) صحيح مسلم: نقل منه ثمانية أحاديث، نص على ذلك أربع مرات، وقال مرة: في الصحيح، وقصده بذلك صحيح مسلم.

٣) سنن أبي داود: نقل منه تسعة أحاديث، ونص على ذلك ست مرات.

٤) سنن الترمذي: وقد أحصيت ما يقرب من ثلاثة عشر حديثاً نقلها من سنن الترمذي، نص في تسعة مواضع على أنه نقل من هذا الكتاب.

٥) سنن النسائي: مرة واحدة، ونص عليه.

٦) سنن ابن ماجه: نقل منه خمسة أحاديث، نص على أربعة منها.

٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل: نقل منه ثمانية أحاديث، ونص على ذلك ثلاث مرات.

٨) سنن الدارمي: نقل منه مرة واحدة ونص عليه.

٩) المستدرك للحاكم: نقل عنه مرتين، ونص عليهما، ونقل في الثانية تصحيح الحاكم للحديث.

١٠) المعجم الكبير للطبراني: نقل منه خمسة أحاديث، ونص عليه ثلاث مرات، ومرة

رابعة عزى الحديث للطبراني ولم يبين في أي كتاب هو وكان الحديث في معجمه الكبير.

١١) البيهقي: نقل منه مرتين، نص فيهما على أنه نقل الحديث من البيهقي.

١٢) ابن أبي شيبة: نقل منه مرة واحدة ونص على ذلك.

١٣) تاريخ ابن عساكر: نقل منه مرة واحدة، ولم ينص عليه.

١٤) الكامل لابن عدي: نقل منه مرة واحدة، ولم ينص عليه.

١٥) مسند أبي يعلى الكبير: نقل منه مرة واحدة، ونص عليه.

١٦) مسند البزار: نقل منه مرة واحدة، ولم ينص عليه.

١٧) سنن سعيد بن منصور: نقل منه مرة واحدة، ونص على المؤلف.

١٨) صحيح ابن خزيمة: نقل منه مرة واحدة، ونص على المؤلف.

١٩) صحيح ابن حبان: نقل منه مرة واحدة، ونص عليه.

٢٠) مسند الفردوس للديلمي: نقل منه مرة واحدة، ولم ينص عليه.

٢١) أبو عبيد: نقل منه مرتين، ونص عليه.

الفقه وأصوله والفتاوى:

١) التمهيد لابن عبد البر: نقل عنه مرتين.

٢) التبيان للنووي: نقل عنه مرة واحدة.

٣) فتاوى ابن الصلاح: نقل عنه مرتين.

٤) جمع الجوامع للسبكي: نقل عنه مرة واحدة.

٥) جامع المختصرات للنشائي: نقل عنه مرة واحدة.

٦) فتوى وردت من بلاد العجم لابن الحاجب: نقل عنه مرة واحدة.

٧) أصول السرخسي: نقل عنه مرة واحدة.

٨) المدونة: ونقل عنها مرة واحدة.

٩) الروضة للنووي: نقل عنها مرة واحدة.

١٠) التحقيق للنووي: نقل عنه مرة واحدة.

١١) البحر للروياني: نقل عنه مرة واحدة.

١٢) فتاوى الجزري: نقل عنه مرة واحدة بواسطة الزركشي.

١٣) الشيخ العلامة المحقق سعد الدين ابن الديري: نقل عنه مرة واحدة. ولم أعرف كتابه.

١٤) ابن قتيبة: نقل عنه مرة واحدة. ولم أعرف من أي كتاب نقل.

١٥) ابن الحاجب: ونقل منه أكثر من خمس مرات.

١٦) الباقلاني: ونقل منه مرة واحدة.

١٧) القبس لأبي بكر ابن العربي: نقل عنه مرة واحدة.

١٨) السيرة لابن حزم: نقل عنه مرة واحدة.

١٩) ابن تيمية: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٠) الذهبي: ونقل عنه مرة واحدة.

٢١) أبو الفضل الرازي: ونقل عنه أكثر من خمس مرات.

٢٢) الإمام نصر: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٣) صاحب الهداية من الحنفية: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٤) القتبي: نقل عنه مرة واحدة. وهؤلاء الذين ذكرت أسماءهم لم أعرف من أي كتب من كتبهم نقل.

٢٥) اليواقيت لأبي عمرو الزاهد: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٦) أبو حاتم السجستاني: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٧) ولي الله النووي: ونقل عنه في موضع واحد.

اللغة:

وهو عندما يحيل إلى اللغة أكثر ما يحيل إلى أسماء المؤلفين لا إلى الكتب، ونحن هنا نذكر أسماء أو ألقاب علماء اللغة الذين أحال إليهم حسب ورودهم في كتابه:

١) الخليل بن أحمد الفراهيدي: وقد أحال إليه في ثمانية مواضع تقريباً.

٢) سيبويه: وأحال إليه في أكثر من ثلاثين موضعاً، وأحال مرة إلى كتابه فقال: (سيبويه في كتابه).

٣) قطرب: وأحال إليه مرة واحدة.

٤) الفراء: وأحال إليه في أكثر من عشرة مواضع.

٥) الجرمي: وأحال إليه مرة واحدة.

٦) ابن خروف: وأحال إليه مرة واحدة.

٧) الرماني: وأحال إليه في موضعين.

٨) أبو الحسن المبرد: وأحال إليه مرة واحدة.

٩) ثعلب: وأحال إليه ثلاث مرات.

١٠) المطرز: وأحال إليه مرة واحدة.

١١) ابن مالك: وأحال إليه ثلاث مرات، نص في واحد منها على أن مرجعه هو كتاب التسهيل.

١٢) الزجاج: وأحال إليه في موضعين.

١٣) العكبري: وأحال إليه مرة واحدة.

١٤) الأخفش: وأحال إليه ست مرات.

١٥) أبو علي الفارسي: وأحال إليه ست مرات.

١٦) صاحب المحكم: وأحال إليه مرة واحدة.

١٧) الزمخشري في المفصل: وأحال إليه مرة واحدة.

١٨) أبو عمرو البصري: وأحال إليه ثلاث مرات، ومن المعلوم أن أبا عمرو البصري قد أحرق كتبه كلها ولم يُنقل إلينا شيءٌ منها، فيكون نقله عنه بواسطة.

١٩) أبو حيان الأندلسي: نقل عنه ثلاث مرات، نص في واحدة منها أن مرجعه هو (ارتشاف الضرب).

٢٠) الكسائي: ونقل عنه أربع مرات.

٢١) ابن كيسان: ونقل عنه مرة واحدة.

٢٢) شارح كتاب سيبويه: نقل عنه مرة واحدة، ولم يعين من أي الشروح نقل.

٢٣) أبو زكريا: نقل عنه مرة واحدة.

٢٤) ابن جني في الخصائص: نقل عنه مرتين.

٢٤) الجوهري: نقل عنه مرتين.

الشواهد الشعرية:

لقد طعم الناظم شرحه بكثير من الشواهد الشعرية، وقد بلغ عدد شواهده في كتابه (٢٩) شاهداً شعرياً، أما أصحاب تلك الأبيات فهم على النحو التالي:

١ – بيت لطرفة بن العبد: [٢/٢].

٢ – وبيتان لجعفر بن محمد: [٢١/٢].

٣ – وبيت للبيد: [٥٧/٢]. ٤ – وبيتان لعكرمة: [٦١/٢].

٥ – بيت لزهير: [٦٤/٢].

٦ – بيت ليعلى الأحول الأزدي: [١٣٥/٢].

٧ – بيت لعمرو الجنبي: [١٤١/٢].

٨ – بيت لعمرو بن كلثوم: [١٥٣/٢].

٩ – بيت للأعشى: [٢٢٠/٢].

١٠ – بيت لعائذ بن محصن المعروف بالمثقب العبدي: [٢٥٠/٢].

١١ – بيت لذي الرمة: [٢٥٧/٢].

١٢ – بيت لجرير: [٣١٨/٢].

١٣ – بيت للفرزدق: [٢١٤/٣].

١٤ – بيت لابن دريد: [٢٤١/٣] من مقصورته.

١٥ – بيت لقيس بن زهير العبسي [٣٠٤/٣].

١٦ – بيت لرؤبة بن العجاج [٣٠٦/٣].

١٧ – أحد عشر بيتاً لم أعرف قائلها: [٢٣٥/١]، [٢٨٨/١]، [٦١/٢]، [١٣٦/٢] بيتان، [١٨٨/٢]، [٢٥٠/٢]، [٢٣٢/٣] بيتان، [٢٩٧/٣]، [٣٠٦/٣].

الفصل الثالث

تعقبات على المؤلف

الحق الذي يقال أن النويري إمام من أئمة القراءات، وأنه قد بذل في كتابه هذا جهداً واضحاً نتج عنه هذا العمل الضخم الممتع، ولكن قلّما ينجو جوادٌ من كبوة، وقلّما ينجو حسام في القراع من نبوة.

وإنني في هذا الفصل لأذكر بعض الأمور التي أرى أن فيها شيئاً من الوهم أو الغلط وقع فيه المؤلف في تصنيفه، وهي بحمد الله ليست كثيرة.

١) في [١٩٢/١] ذكر أبياتاً لابن كثير القارئ الثاني في ذم نفسه وهي:

بنَيُّ كَثِير أكُول نَؤُوم   ولَيْسَ كَذلك من خاف ربَّهْ
بنيٌّ كثير يُعَلِّم علماً   لقدْ أعْوزَ الصُّوفَ من جَزَّ كَلْبَهْ
بُنيٌّ كَثير كَثيرُ الذُّنُوب   فَفي الحِلِّ والبِلِّ من كان سبَّهْ
بُنيٌّ كثيرٍ دَهَتْهُ اثْنَتَان   ريَاءٌ وَعُجْبٌ يُخَالِطْنَ قَلْبَهْ

والصواب أنها ليست له، وإنما هي لمحمد بن كثير أحد شيوخ الحديث كما نص على

ذلك ابن الجزري(٢).

٢) في [١/١٩٦] ذكر من شيوخ أبي عمرو: (عبد الله بن أبي رباح)، ولم أقف على أحد من شيوخ أبي عمرو بهذا الاسم، ولعله (عطاء بن أبي رباح)(٣)، ولعل تحريف الاسم حصل من النساخ.

٣) في [١/١٩٧] قال: (الدوري: موضع بقرب بغداد)، وكان لزاماً عليه أن يقول: الدوري: نسبة إلى الدور، موضع بقرب بغداد، ولعل هناك سقط من النساخ.

٤) في [١/١٩٧] جعل وفاة الدوري (سنة مائتين وست وعشرين)، والصواب: (وست وأربعين)(٤).

٥) في [١/١٩٩] قال: (توفي ابن ذكوان في شوال سنة اثنين ومائتين)، والصواب: اثنتين وأربعين ومائتين. ولعله سهو من النساخ.

٦) في [١/١٩٨] قال: (عراك بن يزيد بن خالد)، والصواب: (عراك بن خالد بن يزيد)(٥).

٧) في [١/٢١٣] في ترجمة يعقوب قال: (قرأ على أبي المنذر بن أبي سليمان المدني مولاهم الطويل)، قال الذهبي في ترجمة سلام بن سليمان(٦): (ويشتبه به رجل في طبقته ضعيف ، وهو سلام الطويل، المدائني، المعروف بالخراساني، سعدي، يُكْنَى أبا سليمان، ولا يميز بينه وبين القارئ إلا الحذاق)، فيكون على هذا ما ذكره النويري عن شيخ يعقوب خطأ فإنه ليس بالطويل(٧).

٨) في [١/٢٦٤] ذكر أن من الأشياء التي تضمنتها منظومة ابن الجزري، ولم تحوها الشاطبية ؛ نبذة في علم التجويد، وقد غفل – رحمه الله – أن الشاطبي ذكر التجويد في آخر منظومته، فذكره لِبَابِ التجويد ضمن ما ذكر ليس له وجه.

٩) قال في [٢/١٢]: (ويكفي في ترجيح الأول قول الترمذي: هو أصح حديث في الباب)، وعبارة الترمذي ليست كذلك، بل هي: (وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب)(٨).

١٠) قال في [٢/٧٣] عن الإدغام الكبير (وسببه: التماثل، وهو الاتفاق في المخرج

والصفة. ويلزم منه أن يكون ﴿ آمنوا وعملوا ﴾ و﴿ في يوسف ﴾ متماثلين، والأولى أن يقال: المتماثلان: هما اللذان اتحدا ذاتاً أو اندرجا في الاسم).

وكلامه فيه نظر ؛ لأن اجتماع الحرفين في الآيتين اللتين ذكر ليس من باب اجتماع المثلين، فالحرف الأول في كلتيهما إنما هو حرف مد، وقد تقرر في باب المخارج أن حروف المد مخرجها من الجوف، فيما أن الحرفين الآخرين هما حرفان صحيحان، فيكون مخرج الواو من الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان.

وعلى هذا فلا يكون الحرفان في الآيتين المذكورتين قد اتفقا مخرجاً وصفة كما بينا.

نعم، قد يكون هذا على مذهب من أسقط مخرج الجوف، واعتبر مخرج الواو المدية هو مخرج الواو الصحيحة وكذلك الياء، وكان لزاماً على النويري إن قصد هذا أن ينبه على أنه أراد مذهب هؤلاء ؛ لأنه مخالف لمذهب هذه القصيدة، والله أعلم.

١١) في [٢/٧٨] نقل المصنف – رحمه الله – تعليلاً عن الجعبري وصاغه بأسلوبه فوقع في خطأ من ناحية صياغته للكلام لم يتنبه إليه، وهو أنه ذكر الأمثلة الثلاثة التي حذف فيها حرف العلة أو النون للجزم والتقى المثلان بعد هذا الحذف وهي: ﴿ ومن يبتغِ غير ﴾ و﴿ يخلُ لكم ﴾ و﴿ إن يك كاذباً ﴾ على هذا الترتيب، ثم علل بأن سبب الاختلاف في هذه الآيات أن المحذوف فيها كالموجود، ثم قال: (لا سيما الوسط)، وظاهر العبارة أنه أراد ﴿ يخلُ لكم ﴾ لأنه المثال المتوسط بين أمثلته.

ولكن الحق أنه أراد ﴿ وإن يك كاذباً ﴾ لأنه اختلف عن أخويه في أن المحذوف منه النون وليس حرف العلة، وعبارة الجعبري التي نقل منها كان قد وضع ترتيب الأمثلة على حسب ترتيب الشاطبي فكان قوله تعالى: ﴿ وإن يك كاذباً ﴾ هو الوسط عنده لا ﴿ يخلُ لكم ﴾.

فحق العبارة عند النويري أن يقول: (لا سيما الأخير) والله أعلم(٩).

١٢) في [٢/١١٩] جعل قراءة يعقوب في ﴿ ربك تتمارى ﴾ إدغام الكاف في التاء، وهو خطأ، والصواب: إدغام التاء في التاء.

وكذلك جعل قراءة رويس ﴿ ثم تتفكروا ﴾ بإدغام الميم في التاء، وهو خطأ،

والصواب: إدغام التاء في التاء أيضاً(١٠).

١٣) في [١٩١/٢] أسقط الكلام عن حمزة في حديثه عن ﴿ شيء ﴾(١١).

١٤) في [٢٢٤/٢] عند قول الناظم: (ثانيهما سهل) قال: (سهل الهمزتين المتقدمتين)، ولم يبدُ لي وجهة نظر الشارح في هذا، وكان الواجب عليه أن يقول مثلاً: (سهل ثاني الهمزتين من كلمة) لأنه الموافق للنظم(١٢).

١٥) عند شرح قول الناظم: (وزر وحذركم) قال: (والرابعة: ﴿ وزرك ﴾، ولم يذكر ﴿ وزر أخرى ﴾، وكذلك أسقط ﴿ مراء ﴾ رغم أن الناظم نص عليها(١٣).

فهذه خمس عشرة تعقيبة على كلام المصنف، أسأل الله أن يعصمني وجميع المسلمين من الزلل والخطل، والله ولي التوفيق.

الفصل الرابع

الفروقات بين ضبط الزعبي والنويري لمتن الطيبة

وقد ذكرت هذا الفصل من باب تتميم الفائدة لطالب العلم، ولهذا البحث، فقد لاحظت أن هناك عدة فروق بين ضبط النويري لأبيات الطيبة، وبين ضبط الشيخ محمد الزعبي لمتن الطيبة الذي حققه، والذي هو متداول في أيدي طلبة العلم، فأحببت أن أنبه على تلك الفروق على وجه الاختصار.

فمن هذه الفروق:

١) البيت [٥٠] (وهمز مد) ضبطها الشيخ الزعبي بتنوين (همزٍ)، وقال النويري في شرحه [٢٤٩/١]: (كما حذف تنوين همزٍ للضرورة).

٢) البيت [٥٤] ساقط من شرح النويري وأشار إلى ذلك الزعبي، ولكن هذا البيت مع شرحه موجود في بعض نسخ النويري كما أشار إلى ذلك المحقق [٢٦٢/١].

٣) البيت [٦٧] ضبطه الزعبي بضم (والنونُ)، وقال النويري [٢٨١/١]: (النون مفعول).

٤) البيت [٩٤] ضبط الزعبي (نعَم) بفتح العين، قال النويري [٣١٩/١]: (ويتعين هنا كسر عين نعم لئلا يلزمه سناد التوجيه المجتمع عليه، وهو مقابلة الضمة بالفتحة، وأما مقابلتها بالكسرة ففيه خلف).

٥) البيت [٩٩] ضبط الزعبي (وَجَبَ) هكذا، وضبطه النويري [٣٣٢/١]: (يجب).

٦) البيت [٩٩] ضبط الزعبي (غيرَ) بالنصب، وقال النويري [٣٣٢/١ – ٣٣٣]: (وغير يجوز نصب رائها على الاستثناء، وجرها على الإتباع).

٧) البيت [١١٥] ضبط الزعبي: (الخلفَ) بالفتح، وضبطه النويري [٥٠/٢] بالضم لأنه جعله مبتدأ.

٨) البيت [١٣٦] ضبطه الزعبي: (زحزح في) بإثبات الياء، وهو أمر من الوفاء، وقد ضبطه النويري (فِ) بحذف الياء [٣٤٣/١] تحقيق باسلوم.

٩) البيت [٢٩٣] في تحقيق الزعبي: (صُنْ)، وفي النويري [٧٤/٣]: (صِفْ)، ونسخة الزعبي هي الموافقة لما في شرح ابن الناظم.

الفصل الخامس

ملاحظات على تحقيق أبي سنة، وتحقيق باسلوم لهذا الكتاب

على حد علمي أن شرح النويري هذا على الطيبة قد حقق مرتين، المرة الأولى حققه عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة، والمرة الثانية حققه باسلوم، ولكن في تحقيق أبي سنة [١٠٣/١] قال في الحاشية رقم (٥): (وفي النسخة المحققة)، ولم أعرف ما قصده بذلك، فهل هناك نسخة محققة قبل تحقيقه هو، ولم أره ينص عليها في مقدمة تحقيقه أو في أي موضع آخر من كتابه، والله أعلم، وأنا الآن هنا أذكر بعض الملاحظات على هذين التحقيقين:

أولاً: تحقيق أبي سنة:

١) من الملاحظ على تحقيقه أن أغلب الآيات المذكورة في الشرح لم يعزها إلى أماكنها في القرآن العزيز.

٢) ومن الملاحظ عليه أيضاً أنه لا يُخرِّج بعض الأحاديث من الكتب التي عزاها المصنف إليها، فمثلاً في [١/٩٠] عزا النويري الحديث إلى البيهقي، ولم يخرِّجه منه بل من الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير.

وفي [١/٩٦] عزى النويري الحديث إلى ابن أبي شيبة، ولم يخرّجه المحقق منه.

٣) كما أن المحقق بشكل عام في الأقوال التي ذكرها النويري ونقلها، لا يعزو شيئاً من هذه الأقوال إلى الكتب التي أخذت منها، وهي كثيرة جداً في هذا الكتاب.

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قولان للسلمي وابن مسعود في [١/٩٠] ، وأثر عن زيد بن ثابت في [١/١٠٤]، وقول القاضي عياض [١/١٠٨]، وقول ابن الجزري [١/١٣١]، وقول لسفيان الثوري في [٢/٣٤٢]، وغيرها كثير.

٤) كثرة الأخطاء الإملائية والطباعية بشكل واضح وكبير لا يخفى على القارئ، وهي في كثير من الأماكن فيها إشكال وتغيير للمعنى، وقد رأيت سرد أهم هذه الأخطاء لأن بعضها قد يغير المعنى، واختصاراً لمساحة الورق سأذكر الخطأ والصواب دون أن أبين وجه الخطأ لأن من يراجع الكتاب سيتبين له مباشرة وجه الخطأ، وهذه الأخطاء على النحو التالي:

[١/٩٣] في ضبط البيت قال: (الأخرى) وكان لزاماً عليه أن يكتبها بدون همز، حتى إن النويري نص على ذلك في الشرح حيث قال: (ولا يتزن البيت إلا مع نقل حركة همزة الأخرى).

[١/١٩١] (نسبته إلى القطر) والصحيح (إلى العطر)، قال ابن الجزري: (وقيل له الداري لأنه كان عطاراً، والعطار تسميه العرب دارياً)(١٤).

[١/١٩٦] (وقرأ عبد الله الحصري)، والصواب: (الحضرمي).

[١/١٩٧] (وأبي زيد) والصواب: (وأبيّ، وزيد).

[١/١٩٧] (صالح بن زياد عبد الله السوسي) والصواب: (زياد بن عبد الله)(١٥).

[١/١٩٨] (هشام بن عماد) والصواب: (بن عمار)(١٦).

[١/١٩٨] (وأبو عمر وعبد الله) والصواب: (وأبو عمرو عبد الله) فالواو تابعة

لـ(عمرو) وليست حرفاً عاطفاً(١٧).

[١٩٨/١] (على أبي عمرو ويحيى) والصواب: (أبي عمرو يحيى)(١٨).

[٢١٣/١] (بن أبي سليمان المدني)، والصواب: (المزني)(١٩).

[٢١٥/١] (توفي سنة خمسين ومائتين)، والصواب: (خمس ومائتين)(٢٠).

[٢٣٠/١] أسقط بعض طرق ابن وردان من الأصل وأثبتها في الحاشية، وهناك بعض الطرق التي سقطت ولم تثبت لا في الأصل ولا في الحاشية، وصواب الكلام أن يقال: (وأما عيسى بن وردان: فمن طريقي الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر عن أصحابه عنه. فالفضل: من طريقي ابن شبيب وابن هارون عنه فعنه. وهبة الله: من طريقي الحنبلي، والحمامي عنه).

[٢٧٦/١] (مضى اللسان)، والصواب: (أقصى اللسان).

[٢٧٨/١] (وإذ ولي حافة اللسان طرف)، والصواب: (ظرف) بالظاء.

[٢٨٢/١] (والضمير مستكن) والصواب: (والصفير مستكن).

[٢٩٤/١] (كباء لم يخرج) وهنا سقط، والمفروض أن يأتي بمثال للباء ثم يقول: (والجيم لم يخرج).

[٢٤٤/١] (وللمدن) والصواب: (والمدني)(٢١).

[٢٤٥/١] (شاميهم) والصواب: (شامهم)(٢٢).

[٢٩٩/١] في نسبة التحقيق إلى الأئمة سقط واضح، والعبارة السائغة هي: (والتحقيق هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان)(٢٣).

[٣١٢/١] (نحو أتى) والصواب: (آتى).

[٣١٣/١] (يصلاها) والصواب: (بصلها).

[٣١٥/١] (وكذلك حكى عن أحمد بن صالح)، والصواب: (حكى ابن حبش عن

أحمد بن صالح)، والدليل على ذلك أن المؤلف قال بعد ذلك: (مرادهم)، وضمير الجمع لا يعود على أقل من اثنين بأي حال، وإن لم يعد هنا على الهذلي وابن حبش – الساقط – فلا يمكن أن يعود على القراء لأنه لا يمكن أن يقول إن (مرادهم إظهار صفة الاستعلاء)، وإنما هذا يكون مراد النقلة، والله أعلم.

[٣١٩/١] (وإنما فيه) والصواب: (نبه).

[٣١٩/١] (وكانا فعلين أو جنسين) والصواب: (وكانا مثلين).

[٣٢٠/١] (والغين في أفرغ علينا)، والصواب: (والعين) بالمهملة.

[٢٠/٢] (فيلزم تقدير إن)، والصواب: (تقدير أن).

[٢٢/٢] سطر ٧ (وابن غلبون) والصواب: (وابنا غلبون)(٢٤).

[٢٢/٢] (والوجيز وبه قرأ على الفارسي)، والصواب: (والوجيز، وهو أحد الوجهين في جامع البيان للداني، وبه قرأ على الفارسي)(٢٥).

[٥٨/٢] (وأجمعوا على ضم الميم بعد مضموم، سواء كان ياءً نحو: ﴿ لن يؤتيهم الله ﴾، أو هاء نحو: ﴿ عليهم القتال ﴾)، وقد نقل المحقق اختلافات النسخ في ذلك، وصواب الكلام أن يقال: (وأجمعوا على ضم الميم بعد مضموم، سواء كان هاءً نحو: ﴿ لن يؤتيهم الله ﴾، أو كافاً نحو: ﴿ عليكم القتال ﴾).

[٧٣/٢] (الاتفاق في المخرج أو الصفة)، والصواب: (والصفة).

[٨٤/٢] (في إبدال الهاء ياءً ساكنة) والصواب: (في إبدال الهمزة ياء ساكنة).

[٨٨/٢] (فيقولُ ربِ) ضبط اللام بالضم، والصحيح ضبطها بالفتح.

[٩٢/٢] (كاد يزيغ) والصواب: (كاد تزيغ) على القراءة الأخرى.

[١١٨/٢] (ذكر الأولى متفق) والصواب: (﴿ ذكراً ﴾ الأولى).

[١٢٥/٢] (أو حكاه الشاطبي) والصواب: (وحكاه).

[١٧٤/٢] (وهو قصر المبالغة) والصواب: (وهو قصد).

[١٩٥/٢] (يظهران في قول) والصواب: (يظهر أن في قول).

[١٩٦/٢] (فيشيع) بالياء، والصواب: (فيشبع) بالباء الموحدة.

[٢٠٠/٢] السطر الأخير، (اللائي)، والصواب: (اللايْ) لأن المراد هذه القراءة.

[٢٠١/٢] (الآن ورشاً) والصواب: (إلا أن ورشاً).

[٢٤١/٢] (فلم يطرد فيهما) والصواب: (فيها) أي المواضع الخمسة.

[٢٤٤/٢] (عدم الفعل... فروى الفعل) والصواب: (عدم الفصل... فروى الفصل).

[٢٥٦/٢] (ابن سفيان المهدوي) والصواب: (ابن سفيان والمهدوي).

[٢٨٢/٢] السطر الأخير، (بتخفيف الهمز)، والصواب: (بتحقيق الهمز) بالقاف لا بالفاء.

[٢٨٦/٢] هناك سقط عند قوله: (على إبدال.. فبأي) واضح يفهم من البيت حيث اتفقا على إبدال ﴿ ملئت ﴾ و﴿ ناشئة ﴾، واختص الأصبهاني بـ﴿ فبأي ﴾.

[٣٢٩/٢] (تجويده) والصواب: (تجريده).

[٣٥٧/٢] (أول الياء)، والصواب: (أول الباب).

[١٦/٣] (التاء والسين)، والصواب: (التاء والثاء والسين).

[٢٩/٣] (من رواية قالون وابن مهران)، والصواب: (ابن مهران) بدون واو.

[١٢٨/٣] (وتبعه الشامي)، والصواب: (الشاطبي).

[١٣٧/٣] سقط بيت كامل من أبيات النظم وهو قوله:

وليس إدغام ووقف إن سكن   يمنع ما يمال للكسر وعن

مع بقاء الشرح.

٥) ومما ينتقد على أبي سنة أيضاً أنه أثبت في الحواشي ما كان لزاماً عليه أن يثبته في الأصل، وقد يقول قائل إن هذه طريقة من طرق التحقيق حيث يثبت النسخة الأم في الأصل وإن كان فيها خطأ، ثم يثبت الصحيح في الحاشية ويشير إلى النسخة التي ذكر فيها.

وهذا الكلام وإن كان مقبولاً إلا أن طريقة المحقق جرت على خلافه، بل إنه حتى لم يسر على منهج معين في التحقيق، فتارة يثبت الأصل في المتن وإن كان محرفاً، ويثبت الصحيح في الهامش وينبه على أنه الصحيح، وتارة يثبت الصحيح في المتن وإن كان من النسخ الأخرى وينبه على ذلك، لذلك انتقدت عليه هذا، وقد أثبت هنا بعض المواضع التي سأذكرها كأمثلة على هذا الانتقاد، وهي:

[١/١٦٦] في الأصل: (مما سوغ النطق به، وفي الحاشية: (مما يتنوع) وهو الصحيح.

[١/١٨٦] في الأصل: (بعد أربعين)، وفي الحاشية: (بعد التابعين)، وهو الصحيح.

[١/١٨٧] في الأصل: (لِمَ تقرأ)، وفي الحاشية: (كم تقرأ)، وهو الصواب(٢٦).

[١/١٩٦] في الأصل: (ويحيى بن يعمر على أبي الأسود)، وفي الحاشية: (وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر) وهو الصواب(٢٧).

[١/٢٠٧] في الأصل: (وسليم سنة سبع أو ثمان)، وفي الحاشية: (تسع أو ثمان) وهو الصواب كما في الطبقات والغاية(٢٨)، والعجب من المحقق أنه جعل ما في الأصل هو الصواب، والله أعلم.

[١/٢٠٨] في الأصل: (من كبار التابعين)، وفي الحاشية: (من تابعي التابعين) وهو الصحيح ؛ لأن الكسائي لم يدرك أحداً من الصحابة.

[١/٢٠٨] في الأصل: (وأجودهم)، وفي الحاشية: (وأوحدهم) وهو الموافق لما في الغاية(٢٩).

[١/٢٠٨] في الأصل: (أحذق)، وفي الحاشية: (أصدق) وهو الموافق لما في الغاية(٣٠).

[١/٢١٤] في الأصل: (سنة)، وفي الحاشية: (نفسه) وهو الصواب(٣١).

[١/٢١٥] في الأصل: (عاصم بن عيسى)، وفي الحاشية أن (عيسى) ساقطة من بعض النسخ، وهو الصواب(٣٢).

[١/٢٢٤] أسقط من الأصل بعض طرق هشام وأثبتها في الحاشية، والصواب إثباتها في الأصل.

[١/٢٣٨] في الأصل: (قريشان)، وفي الحاشية: (قرشت) وهو الصحيح.

[١/٢٧٣] في الأصل: (مترتبة)، وفي الحاشية: (مرتبة) وهو الصحيح.

[١/٢٨٢] في الأصل: (وهو سطحه)، وفي الحاشية: (سقفه) وهو الصحيح.

[١/٣١٤] في الأصل: (والبصر)، وفي الحاشية: (والصبر) وهو الصحيح ؛ لأنه يريد مثالاً للباء الساكنة.

[١/٣١٤] في الأصل: (ويذرون)، وفي الحاشية: (يدرأون) وهو الصحيح ؛ لأنه يريد مثالاً لحرف مقلقل.

[١/٣٣٧] في الأصل: (الأولى)، وفي الحاشية: (الأدائي) وهو الصحيح.

[٢/١٣] في الأصل: (وروى أبو جعفر)، وفي الحاشية: (عن أبي جعفر) وهو الصحيح.

[٢/٧٢] في الأصل: (تخفيف الثقيل) وفي الحاشية: (الثقيل دون الأثقل) وهو الصحيح.

[٢/٧٣] في الأصل: (وارتفع اللسان بهما رفعة)، وفي الحاشية: (دفعة) وهو الصحيح.

[٢/٨٣] في الأصل: (بتاء لقد)، وفي الحاشية: (بقاء) وهو الصحيح، والعجب أن المحقق جعل الصحيح تصحيفاً، والخطأ صواباً.

[٢/١١٥] في الأصل: (الفراء)، وفي الحاشية: (القراء) وهو الصحيح.

[٢/١٣١] بيان تفريع الخلاف عن هشام وأبي جعفر في الحاشية رقم (٤) كان عليه أن يذكره في الأصل ؛ لأن هذا جرى على سنن الشارح في شرحه.

[٢/١٤٠] السطر الأخير في الأصل: (الاختلاس)، وفي الحاشية: (الإسكان) وهو الصحيح.

[٢/١٥٢] في الأصل: (للمعنى الأخير)، وفي الحاشية: (الأول) أو (الآخر) وكلاهما أصح من الأصل.

[١٥٧/٢] في الأصل: (مع الهمز المتأخر)، وفي الحاشية زيادة (المتصل) ولا بد منها.

[١٦٢/٢] في الأصل: (عبارة أبي جعفر)، وفي الحاشية: (أبي معشر) وهو الصواب.

[١٦٦/٢] في الأصل: (عند من قدر الثلاثة)، وفي الحاشية: (الثالثة) وهو الصواب.

[١٨٤/٢] في الأصل: (مع حذف المد)، وفي الحاشية: (حرف المد) وهو الصواب.

[١٩٠/٢] في الأصل: (فإذا سكونه) وفي الحاشية: (فإن سكونه) وهو الصواب.

[١٩٣/٢] في الأصل: (تأمرونني)، وفي الحاشية: (تأمروني) وهو الصواب ؛ لأن المراد قراءة من يدغم.

[٢١٠/٢] في الأصل: (فاقتصر)، وفي الحاشية: (فاقصر) وهو الموافق للنظم.

[٢٦١/٢] في الأصل: (المد متصل)، وفي الحاشية: (منفصل) وهو الصحيح.

[٢١٠/٢] (وكذا نقل)، وفي الحاشية: (ولذا نقل) وهو الصحيح.

[٢٠٣/٣]: (باتباع الكفايتين)، وفي الحاشية: (الكتابين) وهو الصحيح ؛ لأن المراد بهما التيسير والشاطبية.

٦) ومما ينتقد على المحقق أيضاً أنه ملأ الحواشي بفروقات بين النسخ كان يمكنه الاستغناء عنها والتقليل من حجم الحواشي، ومن ثَمَّ الكتاب، فمن ذلك على سبيل المثال في **[١٣٢/١]** قال في الحاشية: (ما بين القوسين لم يرد في س)، وما بين القوسين هو: (رحمه الله تعالى)، ومثله كثير.

٧) ومما ينتقد عليه أنه لا يبين نهاية ما ينقله النويري عن غيره، لا بأقواس ولا بنقاط ولا غير ذلك، مما يوقع القارئ في لبس في التفريق بين كلام النويري وغيره، وهي من مساوئ هذا التحقيق، وله أمثلة كثيرة.

٨) وقوعه في بعض الأخطاء العلمية والمنهجية وهي:

[١٢٦/١] أنه ضبط القراءة الشاذة ﴿ تَلَقُّونَه ﴾ بضبط القراءة الصحيحة، رغم أن المصنف أراد القراءة الشاذة.

[١٢١/١] ترجم للتونسي الذي ذكره المصنف على أساس أنه مغوش، ومغوش هذا

توفي سنة ٩٤٧هـ، والنويري توفي سنة ٨٥٧هـ، فكيف يكون النويري قد نقل عنه.

[٢١٣/١] (يعقوب بن [أبي] إسحاق) أضاف [أبي] لأنها موجودة في النسخ الثلاث غير الأصل، والحق أن إضافة (أبي) هذه خاطئة(٣٣)، وكونه اعتمد إضافتها لكثرة النسخ التي ذكرت ذلك خطأ علمي واضح، وكان عليه لزاماً أن يرجع إلى كتب التراجم ويتأكد من ذلك.

[٢٧٨/١ – ٢٧٩] بين معنى الحروف الشجرية في الحاشية، فيما أن الشارح ذكر معناها، وهذا إطالة لا حاجة إليه.

٩) ومما ينتقد عليه إهماله لكثير من غريب اللغة، كما في [١٥٣/١] عند كلمة (أضاة) لم يبين معناها.

١٠) أنه في كثير من الأماكن يضع زيادات على الأصل بين عارضتين من النسخ الأخرى، ويكون كلام الأصل مستغنياً عنه، والكلام متسق به وبدونه، ومن ذلك: [٢٠٢/٢]، و[٢٠٧/٢]، ولو أنه جعل الأمر قاعدةً مطردة عنده لساغ ذلك، ولكنه لم يتبع في ذلك قاعدة معينة.

ثانياً: تحقيق باسلوم.

وهو الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، والكتاب من نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

وهو التحقيق الآخر الذي أعرفه لهذا الكتاب القيم، وهذا التحقيق وإن كان أفضل من سابقه إلا أن الملاحظة الكبرى عليه هي أنه قد اعتمد تحقيق أبي سنة.

غير أنه قد نسخ الكتاب بطريقة حديثة بواسطة أجهزة الحاسب الآلي، وصحح الكثير من الأخطاء الإملائية والطباعية التي وقع فيها المحقق الآخر، ولكننا نذكر هنا أن ما سبق من انتقادنا على أبي سنة في مسألة الأخطاء الإملائية والطباعية لها نظائر كثيرة في تحقيق باسلوم، منها على سبيل المثال ما وقع في الصفحات التالية:

[٣١٥/١] (٢٥٦/١)(٣٤)، [٣٢٠/١] (٢٥٩/١)، [٥٨/٢] (١/ ٣١٥)،

[٢/٨٤] (١/٣٣٠)، [٢/٨٨] (١/٣٣٤)، [٢/٩٢] (١/ ٣٣٧)، [٢/١٢٥] (١/٣٥٧)، وغير ذلك.

وكذلك ما انتقدناه على أبي سنة من ذكره في الحواشي ما كان يجب عليه أن يذكره في الأصل، ومن ذلك على سبيل المثال:

[٢/١٤٠] (١/٣٦٧) الحواشي [٢/١٦٢] (١/٣٨٠)، وغير ذلك.

ومما ينتقد عليه:

١) أن حواشيه طويلة جداً ضاعفت من حجم الكتاب.

٢) أنه في تراجم الأعلام أطال جداً ؛ حتى إنه قد يذكر في بعض التراجم ما يقارب من الثمانية أو التسعة أسطر.

٣) أن أكثر المسائل التي علق عليها ليست في مجال هذا الفن، فنجد تعليقاته تتعلق بالتراجم، وبيان بعض الأمور اللغوية، وبعض المسائل الفقهية، ومسائل عروضية، وعقدية، وفيما عدا هذا لا نجد أن المحقق له اللمسات التي لأهل التخصص على كتب القراءات، فليس له تعليق يتعلق بهذا الفن إلا في القليل النادر، والله المستعان.

ولكن لهذا المحقق لمسات لا بأس بها في عدة أماكن من الكتاب، خاصة من ناحية عزو الآيات وتخريج الأحاديث وغير ذلك.

ولي كلمة أخيرة في ختام هذا المبحث، وهي أن كلا التحقيقين لم يرقيا إلى المستوى المأمول لخدمة هذا الكتاب الجليل، فلعل الله أن يقيض لهذا الكتاب من يعطيه من وقته وعمره وماله وجهده ما يخدمه به الخدمة اللائقة به، والله المستعان وعليه التكلان.

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وفي ختام هذه الدراسة لهذا الكتاب، أود أن أقول: إن هذه الدراسة ليست إلا وسيلة يتوصل بها من يدفعه طموحه لتحقيق هذا الكتاب العظيم ؛ وقد وضعت فيها بعض الفوائد التي استفدتها من خلال قراءتي لهذا الكتاب، وبعض التنبيهات والملاحظات على المؤلف والمحققين.

وإنني لا أزال أقول: إن هذه الدراسة ليست دراسة متكاملة لهذا الكتاب، بل إن الدراسة الحقة لهذا العمل العظيم لا يمكن أن تكون إلا بعد تحقيقه، ولا يمكن أن تقدم الدراسة الجيدة إلا من محقق الكتاب نفسه.

وفي الأسطر القادمة أذكر بعض النتائج التي استخلصتها من هذه الدراسة وهي:

١. نستطيع أن نقول وبدون أن يكون هناك مبالغة: إن من أراد أن يفهم نظم الطيبة، ويحل تراكيبها، وكيفية استخراج القراءات من النظم، فلا أظن أن هناك أفضل من هذا الشرح القيم.

٢. أن هذا الكتاب هو واسطة العقد بين النظم وأصله، فقد أخذ المؤلف الكثير من عبارات النشر وجمله ووضعها في أماكنها المناسبة عند شرح البيت، فجاء كتابه جامعاً للنظم وأصله، رغم أنه ترك الشيء الكثير من الأصل الذي هو النشر، حتى لا يطول الأمر على القارئ.

٣. أن كثرة نقوله من النشر لا تعني أن يقال: إنه يمكن الاكتفاء بالنشر عن هذا الكتاب ؛ لأن هذا الكتاب يعتبر هو الخيط الذي خاط به النظم مع الأصل فجاء في قمة الترتيب والإتقان، لأن الناظم عندما نظم الكتاب لم يراعِ أن يذكر كل ما ذكر في النشر، كما أنه لم يراعِ الترتيب الموجود في النشر تماماً، بل إنه في كثير من الأماكن قدم وأخر وأعاد الترتيب.

وأما التوصيات:

١. فإني أوصي إحدى مراكز التحقيق المعتبرة بأن تقوم بإعادة تحقيق كتاب النشر، رغم أن محققيه من أهل العلم الأفاضل – أقصد الضباع والسالم – ؛ إلا أن الكتاب ينقصه الكثير من التصحيح والتخريج والعزو وغير ذلك، أي: يحتاج إلى تحقيق أكاديمي جديد.

٢. كما إني أوصي أيضاً بتحقيق هذا الكتاب الذي هو شرح الطيبة للنويري، وإني لا أظن أن يخرج هذا الكتاب في حلة زاهية إلا باعتماد تحقيقه على تحقيق جيد لكتاب النشر.

٣. كما أنني أوصي بأن يقوم علماء القراءات بإخراج كتاب يدرسون فيه مناهج كتب القراءات، وما الفرق بين الشاطبية والطيبة والتيسير والتجريد والعنوان وغير ذلك من الكتب، حتى يكون طالب العلم على بينة واضحة من معالم هذا الفن، بعد ما كادت آثاره أن تُدرس، ومعالمه أن تُمحى.

٤. كما أنني أوصي طلبة هذا الفن بالاعتناء بعلم أسانيد القرآن والقراءات ؛ فقد قل فهم الطلاب لها، وأصبحت تواجههم المشاكل والصعوبات في استيعاب الطرق والروايات وسبب وجود التحريرات، وغيرها من الأمور المشكلة المتعلقة بالأسانيد.

٥. كما أنني أوصي طلبة هذا الفن بأن ينبري بعضهم إلى الطرق الأدائية والنصية الواردة في كتاب النشر ويفصلها عن بعض، ويبين ذلك، لا على سبيل الإجمال وإنما على سبيل التفصيل في كل حرف وقراءة.

٦. هذا والله أسأل أن يمن علينا بالمغفرة والرحمة، وأن يوفقنا لما فيه خيري الدنيا والآخرة، وأن يسدد خطانا لما فيه الخير والصلاح، إنه سميع قريب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش والتعليقات

(١) وهو نوع من أنواع الزحافات المزدوجة.

(٢) انظر: غاية النهاية ٤٤٤/١.

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار ١٠١/١ ترجمة رقم (٣٩)، وغاية النهاية ٢٨٩/١ ترجمة رقم (١٢٨٣).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار ١٩٢/١ ترجمة رقم (٨٧)، وغاية النهاية ٢٥٧/١ ترجمة رقم (١١٥٩).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار ١٥٠/١ ترجمة رقم (٦٠)، وغاية النهاية ٥١١/١ ترجمة رقم (٢١١٣).

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار ١٣٣/١ ترجمة رقم (٤٩)، وانظر: تعليق السالم على النشر ٧٢٣/١ الحاشية رقم (٤).

(٧) وقد وقع في نفس الخطأ محقق الكتاب أبو سنة حيث ترجم لهذا المحدث، والله أعلم.

(٨) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، بعد ح٢٤٢.

(٩) نبه على هذا المحقق أبو سنة.

(١٠) وقد علق على هذا الخطأ أحد النساخ، كما بين ذلك أبو سنة.

(١١) انظر: شرح ابن الناظم ص٧٥.

(١٢) انظر: شرح ابن الناظم ص٧٧.

(١٣) متن طيبة النشر ص٥٤.

(١٤) انظر: غاية النهاية ٤٤٣/١ ترجمة رقم (١٨٥٢).

---

(١٥) انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٩٣ ترجمة رقم (٨٨)، وغاية النهاية ١/٣٣٢ ترجمة رقم (١٤٤٦).

(١٦) انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٩٥ ترجمة رقم (٩١)، وغاية النهاية ١/٣٥٤ ترجمة رقم (٣٧٨٧).

(١٧) انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٩٨ ترجمة رقم (٩٢)، وغاية النهاية ١/٤٠٤ ترجمة رقم (١٧٢٠).

(١٨) انظر: النشر ١/٦٣٦ تحقيق السالم حث نبه المحقق على خطأ مماثل وقع في النشر المطبوع.

(١٩) انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٣٢ ترجمة رقم (٤٩)، وغاية النهاية ١/٣٠٩ ترجمة رقم (١٣٠٦)، والنشر ١/٧٢٣ تحقيق السالم.

(٢٠) انظر: غاية النهاية ٢/٣٨٩ ترجمة رقم (٣٨٩١)، والنشر ١/٧٢٥ تحقيق السالم.

(٢١) انظر: طيبة النشر بتحقيق الزعبي ص٣٤.

(٢٢) انظر: طيبة النشر ص٣٤.

(٢٣) انظر: النشر ١/٢٠٦ تحقيق الضباع.

(٢٤) انظر: النشر ١/٢٦٠ تحقيق الضباع.

(٢٥) انظر: النشر ١/٢٦٠ تحقيق الضباع.

(٢٦) انظر: غاية النهاية ١/٦١٥ ترجمة رقم (٢٥٠٩)، والنشر ١/١٥٦٨ تحقيق السالم.

(٢٧) انظر: النشر ١/٦١٣ تحقيق السالم.

(٢٨) انظر: طبقات القراء ١/١٣٨ ترجمة رقم (٥١)، وغاية النهاية ١/٣١٧ ترجمة رقم (١٣٩٧).

(٢٩) انظر: غاية النهاية ١/٥٣٨ ترجمة رقم (٢٢١٢)، وفي طبقات القراء ١/١٢٣ ترجمة رقم (٤٥): وواحدهم في الغريب.

(٣٠) انظر: غاية النهاية ١/٥٣٨ ترجمة رقم (٢٢١٢).

(٣١) انظر: النشر ١/٧٢٤ تحقيق السالم.

(٣٢) انظر: غاية النهاية ١/٣٤٩ ترجمة رقم (١٤٩٨)، والنشر تحقيق السالم ١/٧٢٥.

(٣٣) انظر: طبقات القراء ١/١٥٧ ترجمة رقم (٦٥)، وغاية النهاية ٢/٣٨٦ ترجمة رقم (٣٨٩١).

(٣٤) ما بين المعكوفتين إشارة إلى صفحات أبي سنة، وما بين الهلالين إشارة إلى صفحات باسلوم.

المصادر والمراجع

١. الجامع الصحيح – وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سُورة (٣٠٩ – ٣٧٩هـ)، بتحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري (المتوفى ٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ.

٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: الإمام شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي (المتوفى نحو سنة ٨٣٥هـ)، ضبطه وعلّق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤. طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: إمام الحفاظ وشيخ القراء محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري رحمه الله (٧٥١ – ٨٣٣هـ)، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٥. غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ)، عنى بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ – ٧٤٨هـ)، حققه وقيد نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٧. منهج ابن الجزري في كتابه " النشر " مع تحقيق قسم الأصول، رسالة دكتوراه، إعداد:

السالم محمد محمود أحمد الشنقيطي، إشراف فضيلة الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، الرياض، ١٤٢١هـ.

٨. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.